

# الهيئة العربية لتصنيف السفن الإمكانات والتحديات

أهمية الرؤية  
الاستراتيجية  
والتسويقية



# الأجندة

مقدمة

- التعريف العام
- الرؤية الاستراتيجية

التوجهات  
الرئيسية

- التجارب والمبادرات السابقة
- الامكانيات والتحديات

تحليل فرص  
النجاح

- الفكر القديم
- الفكر القائم
- الفكر المستقبلي

## التعريف العام

تعتبر هيئة تصنيف السفن هي الجهة المعتمدة لدى قوانين ومنظمات الملاحة العالمية للاعتراف بعمليات الصيانة الهندسية التي يقوم بها كل ملاك السفن على مستوى العالم فضلاً عن منح الشهادات التي تثبت هذا الاعتراف وتثبت أن الملاك قد تلافوا كل ملاحظات هيئة التصنيف من خلال الاشراف على مشاريع الصيانة أيضاً.

لدى المجتمعات الملاحية العربية تعرف هذه الهيئات بهيئات التصنيف كنوع من أنواع الترجمة الحرفية الغير دالة على كل أنشطتها، والتي تتسع بالطبع لأكثر من تصنيف السفن ومنحها الشهادات.

تعتبر هذه الهيئات شكل من أشكال العولمة للنشاطات الملاحية لكي توحد المقاييس العامة متجاهلة بذلك الاختلافات الاقتصادية والبيئية وحتى الثقافية ما أدى إلى تضارب في كثير من الأحيان بين الملاك في منطقة الشرق الأوسط سواء كانوا عرباً أو غيرهم.

ما أمكن أن يكون نشاط هذه الهيئات منحصراً في عمل ورقي ليس إلا قد يؤدي بطبيعة الأمر للكوارث. لذا كان هناك دائماً ضرورة استيراتيجية «وليست تسويقية» لوجود كيان اقتصادي بديل له نفس الصبغة الثقافية في منطقة الوطن العربي مثل هيئة عربية للتصنيف.

# الرؤية الاستراتيجية

تكمن الرؤية الاستراتيجية العربية الملاحية الموحدة المفترض تعميمها ما بين الدول العربية في تكامل المجتمع البحري العربي، وعدم الاستعانة بأي بيوت خبرة أجنبية لشركات ملاك سفن عربية عريقة. أيضا هذا سيشجع تسهيل وتشجيع ودعم الكثير مما يلي.

أولاً حجم التجارة البينية العربية، ثانياً الأمن الملاحى العربى والقدرة على تشجيع الأسطول العربى المشترك. وثالثاً والأهم وهو دعم فكرة السوق العربية المشتركة، حيث ستكون هذه الهيئة بمثابة خطوة شاسعة على هذا الطريق التكاملي.

لكن هذه الرؤية طالما كانت طي الصفحات المطوية ولا يمكن القيام بها عملياً كهيئة عربية تحت مظلة عامة من جانب جامعة الدول العربية ليس تحت مظلة احدى الدول العربية منفردة أو حتى تحت مظلة مجموعة مقتضبة من الدول العربية لكي لا تكون محل منافسة عمياء لا مصلحة عامة.

وحيث أن الرؤية الاستراتيجية في حد ذاتها قد واجهت الكثير من تضارب المصالح على حد سواء مع غياب الرؤية التسويقية إلى الآن لذا فقد اعتبرت بلا جدوى.

## التجارب والمبادرات السابقة

بما أنها رؤية قديمة لدى الكثير من عقلاء الوطن العربي «منذ منتصف التسعينات» فبالتالي كانت المحاولات والتجارب قديمة هي الأخرى، وكان آخرها ما قامت به دولة الإمارات العربية الشقيقة بإنشاء هيئة عربية الجنسية لتصنيف السفن «تصنيف» 2012 ولكنها تجربة منفردة التوجه تحت مظلة دولة واحدة على الرغم من ثقتنا في جودة الخدمات المقدمة منها إلا أنها لا تعتبر البديل الفعال للهيئات الأجنبية المحتكرة لأنها لا تقوم بتوحيد الاتجاه العربي الملاحي على هدف واحد وهو كسر الاحتكار الأجنبي، بل أنها ستزيد المنافسة بين الأشقاء. وغير ذلك من التجارب يكاد لا يذكر.

# الامكانيات

حين نتحدث عن الامكانيات نجد أنفسنا قد تحدثنا مراراً وتكراراً عن أكبر الامكانيات الفنية والمالية وقبل كل هذا البشرية التي تمكننا كدول عربية ممثلاً عبر قطاعاتها الخاصة من انشاء هذه الهيئة العربية العامة، مثل الامكانيات التي تؤهلنا من إقامة سوق عربية مشتركة.

لاسيما أن الوطن العربي يشكل الكتلة السكانية والطاقات البشرية التي لم يفرج عنها إلى الآن على مستوى العالم، فضلاً عن وجود أكثر من 30% من موارد الطاقة بالعالم داخل هذا الوطن لذا دعوما لا نطيل في الحديث عن هذه الامكانيات.



# التحديات و الرؤية التسويقية



أكبر التحديات التي يجب أن نواجهها هو أن نسأل أنفسنا كأعضاء مجتمع بحري عربي سؤال هام وهو

ما هو السبب الرئيسي لوجود هذه الهيئة وما هو حجم الطلب على مثل هذه الهيئة؟ «الرؤية التسويقية» لأن عبر هذا الطلب وحجمه سيكون المردود الاقتصادي لها لنخرج من مجرد كونها طلب له أبعاد عربية مشتركة. «رؤية استراتيجية».

فمثلاً خط أنابيب سوميد هو يجمع بين الأمرين الجدوى الاقتصادية والرؤية الاستراتيجية القومية العربية.

أما ثاني أكبر التحديات فهو أن المنافسين في السوق الآن هي شركات قد تعدت أعمارها القرن فضلاً عن كوادرها المدربة، قدراتها المالية وتمثيلها في كل أنحاء العالم. لذا يجب دراسة القوى التي تتحكم في كيفية دخول هذه الهيئة العربية للسوق وتحليلها تحليل دقيق.

أيضاً من التحديات هو سؤال ماذا ستقدمه هذه الهيئة من خدمات وهل ستتوافق قياسات ومعايير هذه الخدمات مع ما تنص عليه القواعد الخاصة بالمنظمات الدولية مثل ال IACS الاتحاد الدولي لهيئات التصنيف.

أم أن هذه الهيئة ستأتي بشئ جديد، مثلما تقوم به القوات المسلحة المصرية، فهي تقوم هي بنفسها بالإشراف على عمليات اصلاح وترميم المشاريع الخاصة بوحداتها العائمة المقاتلة للأسباب الأمنية إلا أن معاييرها تفوق في كثير من الأحيان ما تتطلبه معايير بعض الهيئات الدولية الأخرى. لذا على هذه الهيئة أن تأتي بالجديد كإقترح وهذا لتحقيق أفضلية نسبية على منافسيها.

كما أننا لا ننسى أن الإسطول العربي قد يكون أول المستهدفين كعميل محتمل لهيئة تصنيف السفن العربية ولكن السؤال هنا هو، هل ستترك إدارات الأساطيل العربية المختلفة الهيئات التي تعمل معها منذ سنين للتغيير الصحيح أم أنهم سيرونها خطوة لا جدوى منها؟ فمثلاً ماذا سيجذب الخط العربي UASC لترك هيئة مثل ال Lloyds للعمل مع الهيئة العربية كبديل لها؟

ولا ننسى التحديات السياسية الباقية في مرتبة متقدمة من التأثير رغم وحدة العرق واللغة والدين في الأغلب إلى أننا نظل مصممين على أن نظل إخوة ولكن متنافسين لا متكاملين اقتصادياً.

الأمر أيها السادة لا سبيل له من حل إلا إذا تخلينا عن سطوة واقع سياسي غير مساعد وانطلقنا بما نملكه من امكانيات اقتصادية متناسين اي خلاف لأن **BUSINESS IS BUSINESS** لا مكان للعواطف والتوجهات الفردية فيه، المكان الوحيد للمصالح المشتركة وكفى أن نعرف جميعاً أن أكبر مستورد للسجاد الايراني هي الولايات المتحدة الأمريكية. لا تعليق!

لذا سنمر مروراً سريعاً على ما يتوفر لدينا من طرق فكر لحل ما لدينا من قضايا

# الفكر القديم

لذا نحن لسنا بصدد ندوة سياسية على الرغم من كونها كذلك، ولكن وللختصار فنحن عشنا زمن الرؤى الاقتصادية العربية الموحدة من المحيط للخليج ولكن كما ذكرنا ظلت هذه الرؤى المذكورة فقط أمام وسائل الاعلام والصحف دون وجود حقيقي لها على أرض الواقع. أو وجود حقيقي لجدواها الاقتصادي.

وقد دفعنا جميعاً الثمن كدول عربية من ملايين الملايين من الدولارات التي خرجت من بلداننا طلباً للعلم والخدمات المتاحة أصلاً لدى كوادرننا ولكن نظرياً، تقدر هذه الثورة بعدة تريليونات من الدولارات أنفقت على هذه الخدمات مثل هيئات التصنيف ومازالت تنفق.

# الفكر القائم

هو فكر الجهود الفردية والأحادية التوجه مثل ما قامت به دولة الإمارات العربية الشقيقة وهو جهد تحمد عليه.

رغم أنها لا تفعل أي من الطاقات البشرية ولا الفنية ولا المالية للدولة العربية كتكتل اقتصادي موحد لا يتجزأ، فعلى الرغم من كون هذه المبادرات على أراضي عربية فهي في المقام الأول تقوم على سواعد الخبرات الأجنبية ليستمر نزيف النقد الأجنبي العربي.



# الفكر المستقبلي

الفكر المستقبلي للرؤية الاستراتيجية الخاصة بإنشاء هيئة عربية لتصنيف السفن هو، إن أمكن أن يقوم تكتل من شركات القطاع الخاص بالدول العربية «لتفادي البيروقراطية» بالعمل على إنشاء هذه الهيئة بجدوى اقتصادية كالتالي يمتلكها سوميد وبسبل جديدة لتحقيق أفضلية نسبية على منافسيها الأقوياء مقترحين سبل إنشاء هذه الهيئة فيما يلي.

إما الإنشاء من العدم لكيان اقتصادي بكل ما يتطلبه من قدرات مالية وكوادر مدربة وخبرات وحصّة من السوق، أو أن يكون الاقتراح الآخر هو شراء أحد الهيئات المتواجدة بالسوق والمُعترف بها دولياً والعمل على تطويرها وتحويلها لهيئة عربية مستقلة والتقدم بها نحو زيادة حصتها من السوق العالمية، علماً بأن هذا الإقتراح يعتبر متماشياً مع النظريات الإقتصادية الحديثة المتداولة مؤخراً.

هذا الفكر لا غنى عنه وهو وسيكون أمراً واقعاً مهما طال الزمن كنتيجة طبيعة للتطور الاقتصادي العربي، فنحن نراها مسألة وقت لا أكثر ليعي الحكام العرب وكذلك الشعوب العربية متمثلين في طبقة رجال الأعمال أن التكامل الاقتصادي العربي سواء كان في مجال الملاحة البحرية أو غيرها هو الحل الوحيد للخروج من اقتصاديات النفط وانعدام الاستدامة لدى الدول العربية.

فإنشاء هذه الهيئة العربية لتصنيف السفن، على أعلى قدر من الحرفية والمهنية لتحترم كل المعاهدات والأعراف الملاحية الدولية مثل سولاس وماربول وغيرها ولتحظى باعتراف الـ IACS والـ IMO. مع الأخذ في الاعتبار بأهمية الجدوى الاقتصادية والأفضلية النسبية التي ستقوم عليها خطط التسويق هو حلم جدير بالسعي ورائه.

وهذا الفكر أيضاً يتيح للأنظمة السياسية العربية أن تحتفظ بما تريده من أيديولوجيات، ولكن على النحو الاقتصادي الذي لا يعترف بالأيديولوجيات فلا بد من التكامل الملاحى العربى بإنشاء هذه الهيئة ولا بد من التعجيل من خطوات السوق العربية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربى بصفة عامة سواء على نطاق البضائع أم الخدمات.

الفكر المستقبلى قد يكون من الأفضل أن نفعله قبل أن يكون طارئاً ويكفى أن يكون مهماً طبقاً للجيل الرابع من نظريات الـ TIME MANAGEMENT ولكن يبدو أن العرب لا يتحركون إلا فى الحالات الطارئة.

شكراً لحسن المتابعة